

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٠٢٢ لسنة ١٩٦٠

بشأن الخطة العامة والتنمية بالإقليم السوري

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٥٨ بإدخال بعض التعديلات على التشريعات القائمة في إقليم الجمهورية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٦٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن الاختصاصات ونظام العمل في الحكومة المركزية والجلسين التنفيذيين ؛ وعلى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن التخطيط القومي والشابعة ؛

قرر :

مادة ١ - يتولى المهندس نور الدين كماله نائب رئيس الجمهورية ووزير التخطيط المركزي شؤون التخطيط والتنمية بالإقليم السوري .

مادة ٢ - يتولى نائب رئيس الجمهورية ووزير التخطيط المركزي إعداد مشروع الخطة العامة للإقليم وإصدار القرارات الخاصة بإعدادها ومتابعة تنفيذها وتقييم النجاح في تحقيق أهدافها وتعاونها في ذلك أجهزة التخطيط المختلفة في الإقليم .

ولنائب رئيس الجمهورية ووزير التخطيط المركزي في سبيل ذلك ، أن يطلب من الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة تقديم البيانات والإحصاءات والدراسات الفنية والاقتصادية والسنوية والإدارية الخاصة بإعداد الخطة العامة ، المخطط السنوية ومتابعة تنفيذها .

مادة ٣ - تنشأ في الإقليم السوري في كل وزارة أو مؤسسة عامة لجنة للتخطيط والمناجاة يصدر بتشكيلها قرار من الوزير أو رئيس المصلحة أو مدير المؤسسة بحسب الحال ، كما يجوز إنشاء مثل هذه اللجنة في المصالح الحكومية ويبلغ هذا القرار إلى نائب رئيس الجمهورية ووزير التخطيط المركزي .

ويحضر اجتماعات هذه اللجان مندوب من وزارة التخطيط يختاره نائب رئيس الجمهورية ووزير التخطيط المركزي .

قرر :

مادة ١ - يعفى نادي يمتح المعادى من المبالغ المستحقة عليه

مادة ٢ - يلغى البند الحادى عشر من الاشتراطات عن إنشاء نادي يمتح المعادى فيما تضمنته من تحصيل إيجار سنوى من هيئة النادي عن طول الشاطئ الواقع أمام مبنى النادي ومقعداره ١١٧ مترا باعتبار جنبيين من المتر الواحد الطولى اكتفاء بإيجار اسمى تقدره الجهة الإدارية المختصة .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ جادى الأول سنة ١٣٨٠ (١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٠١٨ لسنة ١٩٦٠

بشأن إعفاء رسائل من الرسوم الجمركية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الأمر العالى المؤرخ ٢ أبريل سنة ١٨٨٤ بالألحقة الجمركية المعدل القانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تعفى من رسم الوارد والرسم القيسى الإضافى ورسم الاستهلاك ورسم الاستيراد والرسم الإحصائى ومن عوائد الرصيف والرسوم البلدية رسائل الأشياء التى وردت للسادة سفير سوريا وبعض أعضاء السفارة السورية بمصر وأفرج عنها تحت نظام الموقوفات عقب قيام الجمهورية العربية المتحدة

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليم مصر ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ جادى الأول سنة ١٣٨٠ (١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر